الانقسام المسيحي ومعنى القبول بالتعدّدية الدّينية

عزالدين عناية ■

شهدت الفترة المتراوحة ما بين القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين انقساماً دينياً حاداً في أوروبا، تحوّل على إثره وسط القارة وغربها إلى مسرح هائل للنزاعات والصراعات؛ فالتحولات التي بدأت تخترق النسيج الاجتماعي وتفرض نفسها كواقع جديد حينها ـ وهو ما لم تألفه الساحة ـ صاحبها بحثٌ قلقٌ عن سُبل مبتكَرة للتعايش بين مختلف التعبيرات الدينية والسياسية الناشئة والقائمة، ولم يسلم هذا البحث من تداعيات وارتدادات عنيفة في كثيرٍ من الأحيان، أملاها الخروج من باراديغم القرون الوسطى إلى باراديغم الحداثة، ومن لاهوت منغلق إلى لاهوت منفتح. شملت الأحداث حينها مختلف البلدان؛ فرنسا وهولندا وإنجلترا وأسكتلندا وبوهيميا وألمانيا وإسبانيا وإمبراطورية النمسا إلى جانب الدانمارك والسويد، وبما أوشك ـ في العديد من المناسبات ـ أن يُغرِق سائر الدويلات والإمارات في فوضى عبثية لولا حزم سياسي قادته جملة من القوى النافذة.

■ أستاذ الدراسات الدينية بجامعة روما ـ إيطاليا.

في جذور الانقسام

لقد ميّز أوروبا طيلة القرون الوسطى وإلى حدود حقبة الإصلاح البروتستانتي احتكار ديني جثم على قلب القارة، منع فيها أي تحول خارج الأُطر اللاهوتية التي ضبطتها الكنيسة الرومانية؛ لكن ذلك الاحتكار دبّ فيه نوع من الانخرام جرّاء فتور داخلي، وتغيرات مسّت الحاضنة الاجتماعية والسياسية؛ فلطالما كان التحالف التاريخي بين الدين والسياسة ـ أو بالأحرى بين كنيسة روما والإمبراطورية الرومانية ـ حاجةً تاريخيةً للطرفين، ولكن الإمبراطورية التي غربت شمسها توارثتها إمبراطوريات مقدّسة، لم تعمل على الخروج بالتحالف القديم بين الديني والسياسي إلى أفق أرحب؛ بل رسّخت تلك الزيجة الأبدية سبيلاً للسيطرة والهيمنة والتمدد. لكن في ظل هذا الاحتكار المزمن، كيف حصل الانقلاب في الكيان الأوروبي من الهيمنة إلى التعدد؟ وكيف قاد التصلّب الكنسي المؤسساتي إلى فتور في الحسّ الديني دفعَ نحو ذلك الانقلاب العظيم على كنيسة روما؟

يورد رودناي ستارك ولورانس إياناكوني ـ ضمن مؤلف «**السوق الدينية في الغرب**» ـ التوصيف التالي للحالة الدينية المتردية في أوروبا عشية ظهور الإصلاح الذي قاد نحو منظورٍ مغايرٍ في الدين: «في دراسته الكلاسيكية «**الدين وتراجع السّحر**» لاحظ المؤرخ الإنجليزي كيث توماس ـ أثناء العصر الوسيط المتأخّر ـ صعوبة إقرار ما إذا كانت جملة من التجمعات البشرية في بريطانيا إبان تلك الحقبة تملك شكلاً ما من الدين؛ إذ لم يكن الكثير ممن يرتادون الكنيسة يولونها اهتماماً. ووفق توماس لمّا تكون العامة مدفوعة قسراً للذهاب إلى الكنيسة فهي تتصرّف بشكل مشين إلى حدّ تتغير معه وظيفة الطقس إلى مهزلة؛ إذ تروي مدوّنات السجلات الكنسية كيف أن الاحتفالات التي كانت تُقام بحضور رجال الدين كانت تتدافع فيها العامة لحجز أماكنها، وتتزاحم بشكلٍ غير لائقٍ فيما بينها، حيث يتمخّط البعض ويبصق، كما تنشغل النسوة بتطريز

الأنسجة، ويأتي البعض تصرفات تنمّ عن سوء خُلق ويتبادل أناس هزلاً ساخراً، كما كان يغالب النعاس بعضهم إلى حدّ يطلق فيه آخرون عيارات نارية من أسلحتهم. وتروي السجلات الكنسية عن شخص في الكمبريدج شاير أُدين بسوء التصرف داخل الكنيسة سنة 1598م، لأنه كان يطلق ضراطاً مقرفاً، ويثير ضجيجاً، ويتلفّظ بعبارات هازئة، بما يمثل تهجماً يمس ما هو نبيل وجليل.

ولم تكن العامة فحسب دون مستوى السلوك القداسي الورع خلال العصر الوسيط؛ ففي سنة 1551م وضع أسقف غلاوشيستر إكليروسَ أبرشيّته محلّ اختبار، بدا فيه 171 كاهناً من بين 311 ليس في وسعهم ترديد الوصايا العشر، و27 لا يعرفون من صاغ الصلاة الربّانية. وعلى الشاكلة نفسها لاحظ رئيس الأساقفة جوفاني بوفيو من أبرشية برنديسي ـ أوريا في جنوب إيطاليا ـ سنة 1547م ـ أن أغلب الرهبان يتلكّؤون في قراءة اللاتينية ولا يفهمونها. فضلاً عن أن معظمهم كانت لهم خليلات، وكان لدى البعض منهم أبناء، وكان ثمة شكاوى دائمة من السلوكات الجنسية غير اللائقة للكهّان، تصل حدّ التحرّش الجنسي والفجور. كما كان العديد من القساوسة يتهاونون في أداء وظائفهم الرعوية، وغالباً ما يتغيب الكهنة عن إقامة القدّاس أو أداء المسحة الأخيرة»[1].

لقد ميّز أوروبا طيلة القرون الوسطى وإلى حدود حقبة الإصلاح البروتستانتي احتكار ديني جثم على قلب القارة، منع فيها أي تحول خارج الأُطر اللاهوتية التي ضبطتها الكنيسة الرومانية.

لا يعني ذلك أن الفساد استشرى في أوصال الكنيسة الرومانية ومحيطها، بل إن الانحلال بات جلياً ولا يحتاج إلى كبير عناء لرصده. ما دفع بعض الأصوات ـ سواء من داخل الكنيسة أو خارجها ـ للمناداة بضرورة

1 ـ **السوق الدينية في الغرب**، تأليف مجموعة من الكتاب، ترجمة عزالدين عناية، دار صفحات، سورية 2012م، ص 92 ـ 93.

اتخاذ إجـراءات عملية للحـدّ من هذا التدهـور؛ لكن التصـدّع في رأس الكنيسـة كان قوياً بما أفقد الإكليروس القدرةَ على الأخذ بزمام المبادرة؛ فخلال عـام 1409م عندمـا أراد الطرفـان المتخاصمان داخل الكنيسـة الكاثوليكية عزل البابَوَيْن المتنافسين بعقد مجمع بيزا وانتخاب بابا جديد، وخلصا إلى أن يكون أليساندرو الخامس هو الحبر الأعظم الجديد، وجدت الكنيسـة نفسـها بثلاثة رؤوس أمام رفض المتخاصميْن التنحّي، فتحولت الثنائية البابوية إلى ثلاثية بابوية. والواقع أن تفشّي الانخرام في المؤسسة الدينية بوجه عـام قد جـاء نتيجة حدوث تطـورات وتحولات فـي الواقع السياسـي، لم تصحبها تطورات مماثلة في المجال الدينـي، الأمر الذي خلق مساراً اجتماعياً مرتبكاً وغير متماسك بين السياسي والديني.

فمنذ نشـأة الإمبراطوريـة الرومانية المقدّسـة مع أوتـو الأول دوق ساكسونيا سنة 962م، وجدَ الأباطرة والبابوات أنفسهم في تدافع من أجل الهيمنة والاحتواء للطرف المقابل، وهو ما خلق تنافساً محموماً مع الوقت بين كنيسة روما وبين الإمبراطورية الجرمانية، ازدادت حدته مع القرنين الرابع عشـر والخامس عشـر بتطور الحسّ الوطني الألماني، وبانتشـار مثيله في العديد مـن البلدان الأوروبية، مما خلق حالة من الاسـتياء من نظام العشـور والفسـاد الكنسـي. حيث هاجم المصلـح الإنجليزي جون ويكليف وبشكلٍ مباشر بابا روما ـ منذ القرن الرابع عشر ـ سواء لفرضه صكـوك الغفران أو لإلزامـه الناس بالحج وممارسـة طقس القديسـين بغرض نهب العامة، محمّلا الوزر الأكبر في ذلك إلى الإكليروس وفقدانه الوعي بدوره ورسـالته. وتعالت نداءات الإصلاح حينئذٍ من شتى الأنحاء، غير أنهـا لم تلـق آذاناً مصغيـة، ولكن تحـت الضغط قبلت الكنيسـة الكاثوليكية بخوض إصلاحات شـكلية جرى تداولها في مجمع كونستانس (1414 ـ 1418م)، ولم تخلّف نتائج عملية مجدية؛ فقد أتت بضغط خارجي ولم تكن بدافع داخلي؛ إذ كان الإصلاح في نسـخته الكاثوليكية محكوماً بمراعاة التراتبية الكنسـية والحفاظ على الوضع السائد، دون إدخال أي تحوير فعلي يمس بنية المؤسسـة الدينية أو نظم سيرها، رغم أن مطلب

الإصلاح كان حازماً، تبناه أساقفة المقاطعات في إيطاليا ورجالات من الشريحة العلمانية من خارج الكنيسة.

على صعيد آخر، شكّلت الإنسانوية، ونشأة الفيلولوجيا، وإحياء التراث الكلاسيكي، وانتشار القيم الدنيوية، وتطور الطباعة ـ وهي ظواهر عرفت انطلاقتها في إيطاليا خلال القرن الخامس عشر ـ عناصرَ حالتْ دون مواصلة الأطراف الكاثوليكية احتكار المعرفة، رغم إصرار الكنيسة ـ وبشكلٍ حازمٍ ـ على تعميم الرقابة على الكِتاب والفكر والثقافة، حيث أقرّ مرسوم «*Inter Sollictudines*» لعام 1515م المبادئ العامة لتلك الرقابة. وتحددت تلك المبادئ خلال ذلك القرن بشكل أبرز عبر القوانين التي ارتبطت بالأخص بقوائم الكتب الممنوعة؛ بغرض جعلها أكثر إحكاماً. وكان هدف روما ـ آنذاك ـ إخضاع المنتوج الأوروبي المطبوع كلّه إلى رقابة تتمركز في أيدي السلطات الدينية. وكان *Imprimatur* أو التصريح الكنسي المخوّل بالطباعة هو جواز المرور الوحيد، الذي يتيح نشر عمل ما وتداوله[1]. مع أن إيطاليا وإسبانيا كانتا البلدين الأوروبيين الوحيدين اللذين شهدا «الإصلاح المضاد» دون «إصلاح». فقد كانت محاكم التفتيش فيهما جاهزة لضرب أي شكلٍ من أشكال «الفتنة»، لا سيما وأن إسبانيا كانت تراقب بشكلٍ مباشرٍ أجزاء واسعة من إيطاليا الحالية، مثل منطقة لومبارديا وصقلية وسردينيا.

منذ نشأة الإمبراطورية الرومانية المقدّسة مع أوتو الأول دوق ساكسونيا سنة 962م، وجدَ الأباطرة والبابوات أنفسهم في تدافع من أجل الهيمنة والاحتواء للطرف المقابل.

الإصلاح والإصلاح المضاد: صراع بين أصوليتين

في الواقع قد التأمتْ جملة من العناصر مهّدت للانقسامات الدينية منها: سقوط الهيمنة المسكونية للبابا وتفتت سلطة الكنيسة؛ فشل المجامع

1 ـ ماريو إنفِليزي، **الكتب الممنوعة**، ترجمة وفاء البيه، مشروع كلمة، أبوظبي، 2011م، ص 20.

الإصلاحية (مثل مجمع كونســتانس ومجمع بازل، ومجمع فرارا ـ فلورانسا، ومجمع لاتيرانو)، وثورة الطباعــة وتحرر الكتاب المقــدس من الاحتكار، وتصلّب «الكوريا رومانا» (هيئة التســيير الكنســي)، واستشراء الفساد في أوصال الكنيسة، وسيطرة النبلاء على الإكليروس؛ وتدخل القانون الكنسي (*il diritto canonico*) في الشأن الاجتماعي.

إذ لم يظهر التيــار الاحتجاجي بغتةً؛ بل ســبقته إرهاصات دعت إلى الإصــلاح، عبّر عنهــا جملــة مــن اللاهوتييــن والمفكرين مثــل أندريا كارلوستاديو (1480 ـ 1541م) وفيليب ميلانكتون (1497 ـ 1560م) وأولريخ زوينغلــي (1484 ـ 1531م) ومارتــن بوتــزر (1491 ـ 1551م)، وتلخّص مبدأ الإنســانويين في برنامج إحيائي هدَفَ إلى العودة لتراث الســلف نصوصاً وآباءً[1]. لكن الثبات والتصلّب ـ بشــكليه الديني والسياســي خلال القرنين السادس عشر والســابع عشــر ـ خلّف تزعزعاً فعلياً في ذلك التوزان بين المؤسستين الدينية والسياسية. وعمَّ السخط والاستياء شتى أرجاء أوروبا جراء الإجحاف والتجاوزات الواسعة للكنيسة الكاثوليكية؛ فاقتنص مارتن لوثــر (1483 ـ 1546م)[2] وجــان كالڤــن (1509 ـ 1564م) تلــك اللحظــة التاريخية، وعبّرا عنها بأساليبهما الاحتجاجية، المتلخصة في فك الوصاية على الدين، واســتطاعا أن يحوّلا السخط الشائع إلى آمال واعدة، وهو ما جعل تشــبّث المناصرين بالطروحات الإصلاحية تشــبثاً مصيرياً، بعد أن بات البابا يمثّل صورة المسيح الدجال في أذهان العديد، وبات الكاثوليك مشــيطَنين[3]. ولكن التنافس الديني ـ المفتقر إلى أية ضوابط ســوى نفي الآخر وشيطنته ـ بدأ ينزلق نحو المشاحنات، ومن ثمة انساق نحو الحرب

1 ـ Hans Küng, *cristianesimo Essenza e Storia*, Bur, Milano 1994, pp. 476-477.

2 ـ تحول لوثر إلى أيقونة نبوية في الأوساط البروتستانتية، وترسّخت تلك الصورة إلى حد الاحتفاء به مع القومية الاشــتراكية بوصفه «الألماني الخالد»، وبقيت تلك الصورة ســائدةً مع اللاهوت البروتســتانتي الحديث، فمع كارل هارث وكارل بارث عُدّ شاهداً على الكلمة والنعمة وعلى حرية الرب، وبوصفه «حدثاً» لغوياً أيضاً كما قال جيرهارد إيبلينغ. Ibidem, p. 522.

3 ـ منذ القرن الثالث عشر رأى الفالديون في بابا روما خليفة قسطنطين وليس خليفة بطرس.

الأهلية جــراء التدافــع الحاصل داخل المنطقــة الواحــدة والبلد الواحد لا سيما في فرنسا، التي عرفت مجزرة ليلة ســان بارتوليمي بين 23 و24 أغسطس 1572م والتي ذهب ضحيتها مئات الهوغونيين والبروتستانت على يد الكاثوليك، وفي هولنــدا الخاضعة إلى حكم المملكة الإســبانية زمن فيليب الثاني وفيليب الثالــث، وكذلك في إنجلترا خلال القرن الســادس عشر إبّان ثورة الطهريين (البيوريتان)، وهم تفرع كالفيني انتقد الكنيسة الأنغليكانية لشــبهها الكبير بالكنيســة الكاثوليكية، ولم يدخر هذا التيار جهداً في توجيه اللوم إلى الملكة إليزابيث وإلى الملك جيمس الأول عاداً كليهمــا ليّني الجانب مع الكاثوليــك ونعــت كليهمــا بـ «البابويين». ولكنّ اللحظــة الإصلاحية اللوثرية، التي عبّرت عن جوهر الانقســام فــي أوروبا مــا كان هيّناً تطويقهــا، وما كانــت هبّــة عابرة علــى غرار نظيراتها الســابقة، التــي تعاملــت معها روما بالحرمــان ونعــوت الهرطقــة والتجديــف والانحــراف والحرق، فقد مثّلــت نقيضاً جذرياً لروما استمرّ حاضراً إلى اليوم.

إنَّ اللحظة الإصلاحية اللوثرية، التي عبّرت عن جوهر الانقسام في أوروبا ما كان هيّناً تطويقها، وما كانت هبّة عابرة على غرار نظيراتها السابقة، التي تعاملت معها روما بالحرمان ونعوت الهرطقة والتجديف.

وفي تفسير ظهور الإصلاح في أوروبا تُطرَح ثلاث فرضيات:

أ ـ فسّــر اللّاهوتيون البروتســتانت الأمر بأن الكنيسة الكاثوليكية قد فقدت تدريجياً تأثيرها جرّاء الفســاد الأخلاقي والتردّي القِيَمي الذي آلت إليه، وهو ما بات ملموســاً لــدى العامة التــي لحقتها آثار ذلــك ابتزازاً وإنهاكاً لا سيما بضريبة العشور وصكوك الغفران.

ب ـ وعلّل المؤرّخون الحــدثَ بأنّ العوامل التاريخية أجبرت الكنيســة الكاثوليكيــة علــى الدخول فــي تحالفــات، والمشــاركة في سلســلة من الصّراعات بين الدويلات الناشئة في أوروبا. حيث جرّت الهزائم المتكرّرة تلك الدول الحليفة نحو الانحدار التدريجي لتأثير الكنيسة الكاثوليكية.

ج ـ وبيّنت قراءة الاقتصاديين ـ التي عرضها آدم سميث 1776م ـ أن المسألة تتلخّص في كون «المونوبولات» الدينية ـ التي تدعمها الدول ـ صارت تعرض نفسها بشكلٍ غير لائقٍ، مما فسح المجال لدخول منافسين يتمتعون بجدوى أوفر. وقد فسّر روبرت أكلوند ذلك التحول ـ ضمن تفسيرات «السوق الدينية» ـ بمقولة «الخدمات الروحية» التي صارت باهظة الكلفة، فكان البحث عن خدمات بديلة بسعر زهيد[1]. كونه عادة ما تنحو الأديان الرسمية المدعومة بسلطان الدولة إلى الوحل في البيرقراطية فتفقد صلتها بالمؤمنين.

وفي واقع الأمر مثّلَ الإصلاح البروتستانتي كسراً لحاجز احتكار المشروعية الدينية، بعد التفاف تيارات عدة حول مطلبي «لا وسيط للخلاص إلّا المسيح» و«كلٌّ بنفسه كاهن»، الأمر الذي يسّر اقتحام السوق الواقعة في قبضة مؤسّسة احتكارية وحيدة، تتمثّل في الكنيسة الكاثوليكية. وكانت أطروحات الاحتجاج الخمس والتسعين التي عُلِّقت من قِبل مارتن لوثر على باب كاتدرائية ويتنبيرغ ـ في 31 أكتوبر سنة 1517م ـ بمثابة المقرّرات لدخول معترك التنافس من بابه الواسع. وهو ما خلق ردّة فعل مستعجلة من المؤسّسة المهيمنة ـ الكنيسة الكاثوليكية ـ وسرّع ما يُعرف بـ«الإصلاح المضاد» كمسار تنافسي، مما وفّر تنويعاً للمنتوجات، تحت أشكال التجديد اللّاهوتي والعقدي والتشريعي.

ولم يكن التنافس في حدود الطروحات الدينية ونقيضها، بل كانت أبرز محطات الصراع متمثلةً في الحرب الدينية التي تفجّرت بين شارل الخامس قيصر الإمبراطورية الرومانية المقدسة والأمراء البروتستانت في ألمانيا، والتي اختتمت بعقد صلح أوغسبورغ سنة 1555م، الذي أقرَّ مبدأ (*cuius regio eius religio*)؛ أي أن كل حاكم يقرّ دين رعاياه بمعزل عما تمليه عليه كنيسة روما، واعترف بحرية الأمراء الدينية في إماراتهم

1 ـ Robert B. Ekelund, Sacred Trust: *The medieval Church as an Economic Firm*, Oxford University Press, New York 1996, p. 76.

وأقرّ حق الرعايا ـ ممن لا يرتضون دين ولاة أمورهم ـ في التعود على الوضع الجديد أو الهجرة؛ والحروب الثماني بين الهوغونيين (الكالفينيين الفرنسيين) والكاثوليك في فرنسا بين (1560 و1598م)، التي انتهت بإعلان نانت 1598م الذي سمح بموجبه هنري الرابع للهوغونيين بالحرية الدينية، ورفع أي تمييز مدني أو سياسي عنهم. وبالفعل استطاع هنري الرابع إيجاد حلّ لمسألة التعايش الديني مختلفة عن صياغة السلام في أوغسبورغ، حيث تبقى المملكة موحَّدة تحت قيادة ملك كاثوليكي، ويُراعى المعتقد الإصلاحي وإن لم يكن في كافة أرجاء البلاد بمقدور أتباعه ممارسة شعائرهم. ولمزيد من الضمانات حصل البروتستانت على حق مراقبة سلسلة من الحصون ومُكِّنوا من العتاد، بما يخوّل لهم الدفاع عن أنفسهم في حال نشوب حرب أهلية جديدة. لكن هذا الإجراء جعل منهم دولة داخل الدولة، قادرة على تهديد السلطة في أي لحظة، وهو ما حصل بالفعل خلال العقدين اللاحقين بموت هنري الرابع. حيث حصلت في سنتي 1610 و1620م حروب أججتها الاختلافات المذهبية تم إخمادها عبر «إعلان آلاس» (Alès) لسنة 1629م، وهو ما أملى تجريد الهوغونيين من كافة القلاع العسكرية مع السماح التام لهم بممارسة شعائرهم. ومقارنة بسلام أوغسبورغ، الذي ضمن حرية اختيار الدين الخاص للأمير راعي الدولة فحسب، وأوجب على الرعايا اتباع خياراته، فإن «إعلان نانت» كان الإجراء التشريعي الأول الذي ضمن الحرية الدينية داخل الدولة ذاتها. وهو ما ترافق في الفترة نفسها في إنجلترا بتسامح ديني وإن لم تتساوى فيه سائر المعتقدات، فتلك المتبناة من قِبل الدولة كانت لها الأفضلية، وأما غيرها فهي ليست محظورة ويمكن ممارستها علناً.

في واقع الأمر مثّلَ الإصلاح البروتستانتي كسراً لحاجز احتكار المشروعية الدينية، بعد التفاف تيارات عدة حول مطلبي «لا وسيط للخلاص إلّا المسيح» و«كلٌّ بنفسه كاهن».

عصمة البابا والباراديغم المفجر للخلافات

لكن الوضع الجديد الذي برزت فيه كنيسة روما مشاركاً فاعلاً في تأجيج الخصومات الدينية ومباركتها، ما كان مقبولاً لدى طائفة واسعة من المفكرين، فقد شكلت الإنسانوية المسيحية نقداً من داخل البيت المسيحي ومراجعة جادة للأفكار الداعمة للصراع. قدّم إرازموس رؤية جديدة للحرب وموجباتها، ذاهباً فيها إلى أن الحروب المقدسة بمثابة عرض مجازي للصراع بين الفضيلة والرذيلة، وألغى بذلك مدلولها السياسي، وما يمكن أن تستند إليه من مرجعية دينية. لكن ذلك الخط الذي نادى به إرازموس لم يلق ترحيباً، لا سيما وأن التهديد التركي كان على الأبواب، ولكونه يلغي تراثاً عريقاً في الإكراه والإلزام طالما استندت إليه الكنيسة[1].

فمشروعية الحرب ضد السراسنة في القرون الوسطى ـ التي رسخت في المخيال المسيحي الأوروبي قناعة بمشروعية الحرب نحو الخارج ـ سرعان ما انقلب بأسُها نحو الداخل، بفعل الصراع على الدين والتشكيك في عصمة البابا. والواقع أن هذا العور الداعم لتسوية الأمور بـ «العنف المشروع» ومزاعم «الحرب العادلة» لم يسلم منه حتى كبار الإنسانويين، فإرازموس المتحمس للسلام بين المسيحيين المتصارعين ينصحهم في «**نحيب على السلام**» لِمَ لا يحشدون قواهم ضد الأتراك[2]. إذ بقي لاهوت

1 ـ قدّم القديس أوغسطين في مطلع القرن الخامس الميلادي في مؤلفه «**مدينة الله**» أطروحته الشهيرة حول «الحرب العادلة»، حوّل فيها فعل الحرب إلى عمل إحسان. استندت الأطروحة ـ فيما استندت إليه ـ إلى تأويل مجحف لبعض آيات الإنجيل، التي لطالما ألهمت الكنيسة لاحقاً فيما خاضته من حروب وصراعات. وفحوى القصة الواردة في إنجيل لوقا14: 16 ـ 24، أن سيّداً أقام وليمةً ودعا صحبه ثم أرسل عبده ليحضر المدعويين، فاعتذر جميعهم عن الحضور والمشاركة، فقال السيد لعبده: «اخرجْ سريعاً إلى شوارع المدينة وأزقتها، وأحضر الفقراء والمعوّقين والعرجى والعمي إلى هنا»، لكن مع إدخال هؤلاء بقيت أماكن شاغرة. فقال السيد للعبد: «اخرج إلى الطرق والسياجات وأجبر الناس على الدخول حتى يمتلئ بيتي»، تمَّ تأويل ذلك الإكراه على الدخول في الدين الحق، وقد تعللت الكنيسة بذلك في الحروب والتفتيش وما شابهه.

2 ـ Erasmo da Rotterdam, *Il lamento della pace*, SE 2014.

الحرب العادلة في الأوساط الكاثوليكية نواةً حيّة، وإن حاول البعض مثل فرانشيسكو دي فيتوريا وفرانشيسكو سوارز وضع ضوابط ومبادئ له بهدف الحيلولة دون وقوعه مع البروتستانت المسيحيين إخوة الدين؛ لكونه يتناقض مع جوهر المسيحية؛ لكن تلك الرؤى بقيت دون تأثير يذكر على المناخ العام المتوتر، الذي ترتأي فيه روما الاحتكار الأبدي لمشروعية السماء، حيث بقيت الرؤية الأوغسطينية طاغية، ولم يتأتّ تأثير الخط المانع للحرب بين الإخوة في المسيح سوى في القرون اللاحقة، مع توسع الفلسفة السياسية العلمانية[1].

قدّم إرازموس رؤية جديدة للحرب وموجباتها، ذاهباً فيها إلى أن الحروب المقدسة بمثابة عرض مجازي للصراع بين الفضيلة والرذيلة، وألغى بذلك مدلولها السياسي، وما يمكن أن تستند إليه من مرجعية دينية.

كانت حرب الثلاثين سنة (1618 ـ 1648م) ـ التي اندلعت جراء مساعي الأوغسبورغيين لإنشاء دولة كاثوليكية في قلب أوروبا ـ أبرز محطات ذلك الصراع بين الإخوة الأعداء. ثم عقبها تفجّر الصراع بين البروتستانت والكاثوليك في بوهيميا عقب أحداث دفعت البوهيميين البروتستانت إلى إلقاء اثنين من الموظفين السامين للإمبراطور من أعلى قصر براغ، فكانت الحادثة التي أشعلت فتيل الحرب، ثم تحولت إلى صراع سياسي للهيمنة بين فرنسا والأغسبورغيين آلت نتائجها لصالح فرنسا. في مرحلة أولى انطلق الصراع كحرب داخلية في الإمبراطورية، ثم استشرى بمرور الوقت في أرجاء واسعة من أوروبا، وتحوّل إلى صراع جبهوي واسع أدى إلى تشكّل «الاتحاد البروتستانتي» و«الرابطة الكاثوليكية»، فقد كانت أوروبا بمثابة خزان بارود اشتعل في حرب الثلاثين سنة. كانت الوحدات المقاتلة من الجانبين تحمل الصليب وتنادي في المعركة: «يا مريم القديسة» و«الرب معنا»، وكان المشاركون في الحرب من الجانبين يعيشون في أرض الخصم دون هوادة، انحدر فيه

1 ـ Giovanni Miccoli, Le chiese di fronte alla guerra e ai regimi totalitari, *Il cristianesimo Grande Atlante I*, UTET, Torino 2006, pp. 385-386.

التقاتل إلى بربرية بما يتناقض كلياً مع النبوة الكتابية: «فلا ترفع أُمة على أُمة سيفاً ولا يتلقنون فنون الحرب بعد» (ميخا4: 3). صحيح ما كان يدور في خلد المصلحين البروتستانت الأوائل التطلع إلى إرساء «كنيسة جديدة» أو «كنيسة بديلة»، فذلك الأمر كان بمثابة التجديف في الدين، بوصف الإصلاح مع الرعيل الأول من المصلحين لا يزيد عن كونه «إعادة إحياء» (*revival*)[1]؛ ولكن موجة التفكك والاقتتال سحبت الناس إلى حيث لا يعلمون. وحتى الأصوات المحايدة والمنادية بالتهدئة فقد طالها الاضطهاد من الجانبين الكاثوليكي والبروتستانتي بفعل تعمّق الاصطفاف الديني، فكانت الجماعات المسيحية الحاملة لرؤى مسالمة (مثل الأناباتيستي الجيل الثاني، والكويكرز «جماعة الأصدقاء»، وإخوان المسيح) ممن انفصلوا عن التوجهات الإصلاحية واللوثرية بشأن موضوع الحرب أساساً والعلاقة مع الدولة ودور المسيحيين في الحياة المدنية، عرضةً للتنكيل المتواصل، ولم يجد أنصار تلك الجماعات ملجأً سوى في وسط أوروبا أو في أمريكا الشمالية. في تلك النقطة بدأت السياسة تأخذ حيزاً أوفر، بعد أن فقدت الحرب طابعها الديني، لتغدو بحثاً عن الهيمنة السياسية والنفوذ التجاري. وما انطلق في البدء صراعاً دينياً بين الكاثوليك والبروتستانت تحول مع مرور الوقت إلى صراع كاثوليك وبروتستانت ضد كاثوليك، حيث انحلت «الرابطة الكاثوليكية» مع 1635م ولم يعد لها معنى. وشيئاً فشيئاً أدرك الجميع ألا طرف في وسعه كسب رهان الحرب بمفرده، وتبيّن لأمراء السلطة بالفعل أن تحقيق الأهداف بالقوة أمر شبه ميؤوس، وهكذا قرّر فرديناند الثالث ـ قيصر الإمبراطورية المقدسة ـ ولويس الثالث ـ ملك فرنسا ـ وكريستينا ـ ملكة السويد ـ عقد مؤتمر تشارك فيه كافة الأطراف المعنية لمناقشة السلام واختاروا ويستفاليا. أقرّت معاهدة سلام ويستفاليا مبدأ السيادة، وهو ما يعني أن كل موقّع ملزَم باحترام الحقوق الترابية للموقعين الآخرين دون أي تدخل في شؤونهم الداخلية، وهكذا نشأت أوروبا

1 - Paolo Ricca, “La riforma protestante (1517-1580)”, in *Storia delle religioni, 2. Ebraismo e Cristianesimo*, Editori Laterza, Roma-Bari 1995, p. 364.

المتشكلة من دول سيادية، وعلى المستوى الديني تم إقرار الحقوق التشريعية نفسها للكاثوليك والكالڤيين واللوثريين، وهو ما لم يرض الجميع؛ إذ عارض البابا إينوسنت العاشر بقوة الاتفاق وعدَّه باطلاً، وكانت تلك آخر حرب دينية كبرى في أوروبا، لكن الحروب لم تتوقف؛ بَيْدَ أنها باتت مدفوعة بدوافع سياسية واقتصادية، ولم يعد دافعها الدين بالأساس.

فقد أنشأت الحروب الدينية مناخاً جديداً قطع مع الهيمنة الروحية والواحدية اللاهوتية اللتين سادتا طيلة قرون، وقلّصت من ذلك التأثير الأخلاقي والسياسي الذي مارسه البابوات، ولذلك رفض الجانب البابوي التوقيع على معاهدة ويستفاليا (1648م). فقد أوحى ذلك الصلح بشكلٍ بيّن أن الوقت قد حان لإقرار التسامح الديني، وهو ما قاد مع الوقت إلى حرية الضمير. ومن هذا الأفق دبّ التحول نحو إقرار الحرية السياسية، التي بدأت تترسخ في هولندا وإنجلترا وهو ما سيقود لاحقاً إلى تلك الحركة الفكرية الواسعة وإلى ذلك التقدم الكبير، الذي سيحضّر لاندلاع الثورة الفرنسية ولانبلاج العصور الحديثة. وبشكل عام، انطلقت مع الحرية الدينية حركة ليبرالية قوية في جلّ القطاعات، أساساً في المجالات السياسية والفلسفية والعلمية.

كان البروتستانت من أوائل الذين حثّوا الخطى للانضواء تحت شكل الدولة الحديثة، ومشايعة التحولات الكبرى الجارية في المجال السياسي، السائرة نحو العلمنة وتحجيم نفوذ الكنيسة.

فقد كان البروتستانت من أوائل الذين حثّوا الخطى للانضواء تحت شكل الدولة الحديثة، ومشايعة التحولات الكبرى الجارية في المجال السياسي، السائرة نحو العلمنة وتحجيم نفوذ الكنيسة وترسيخ حقوق الإنسان، بوصفها شكلاً من أشكال الضمان للحضور والحماية؛ ولكن الكنيسة الكاثوليكية التي أدمنت الهيمنة شقّ عليها التخلي عن إرثها، ولم تلن سوى تحت ضغوطات هائلة من الأوساط العلمانية. فحينما صدر «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» الفرنسي 1789م، وقد شارك في

صياغته بعضٌ من رجال الدين الفرنسـيين، أصروا على إرفاقه بـ «إعلان واجبات الإنسـان»، وهي ميزة من ميّزات الثقافة الكاثوليكية الحذرة من اسـتقلال الفرد بتدبير شـأنه، ليبقى وثيق الصلة بمرجعية عُلوية دينية. ولكن مع تسـارع الأحداث في فرنسـا بدا لرأس الكنيسـة في روما جلياً تناقض مسـار الثورة مع مراده، وبما هو سائر نحو تشكيل نظام اجتماعي جديد يهدف إلى خنق الكنيسـة[1]. وازداد تعقّد الوضـع مع إحجام رجال الدين الفرنسـيين عن أداء القسم على «الدسـتور المدني للإكليروس» الذي صدر منذ جويليه 1790م، وهو ما ترتّبت عنه أحكام بالنفي وسلسلة من الإعدامات. ولم تأت سنة 1796م حتى هاجم نابوليون دولة الفاتيكان وأجبر البابا على تجريد مذلّ من السلاح، لتتوالى الأحداث باحتلال روما في فبراير من عام 1798م، ثم عزل البابا وإلغاء سـلطته الزمنية، حيث قضى بيوس السادس سجيناً في 29 أغسطس 1799م وكان الحديث حينها عن «البابا الأخير».

بشكلٍ عام توارث بابوات روما في العصور الحديثة الخصومة مع حقوق الإنسـان والحداثـة والقبـول بالتعددية؛ نجد بيـوس التاسـع في خطاب «*Maxima quidem*» ـ في التاسـع من يونيو 1862م ـ يعلـن بصريح العبارة معارضته لـ «حقوق الإنسـان الزائفة»، التي تتعارض مع «الحق الشـرعي والصائب» الوحيد الذي تعترف به كنيسة روما كما ضبطه «الصِلّابو»، وما حدده فـي قائمة آثـام العصـر الثمانين، التي مـن ضمنهـا: الليبرالية، والشـيوعية، والاشـتراكية، والزواج المدني، والعقلانية، ونظرية سـيادة الشـعب، والفصل بين الدولة والكنيسـة، والمسـاواة بين الأديان[2]. تحول صراع الكنيسة من مناهضة للبروتستانتية إلى مناهضة للحداثة، بما وسّع جبهة الاسـتياء التي باتت ترى في مواجهة كنيسـة روما تحولات اجتماعية كبرى ما زالت تتعامل معها ببراديغمات قروسطية.

1 ـ Daniele Menozzi, *Chiesa e diritti umani*, il Mulino, Bologna 2012, p. 55.

2 ـ انظر دراسـتنا «**الكنيسـة الكاثوليكية وحقوق الإنسان من سـوء التفاهم إلى التعايش على مضض**»، مجلة الكوفة، العراق، السنة الثالثة، العدد الأول، شتاء 2014م، ص 28 وما بعدها.

الحداثة والتعددية الدينية

بحلول عام 2017م يكون قد مرّ على اندلاع أخطر فتنة دينية شهدتها أوروبا خمسة قرون، ولا تزال تبعات تلك الواقعة وتفاعلاتها سارية إلى اليوم، وفي محاولة لرأب الصدع ما فتئ العقلاء من الجانبين في مسعى دؤوب للتقريب بين الخصمين. فالانشقاق بين الكاثوليك والبروتستانت ـ كما تعيش آثاره المسيحية ـ هو انشقاق اجتماعي وثقافي وتعليمي واقتصادي محموم إلى التاريخ الراهن. وبصرف النظر عما أحدثه الفعل البروتستانتي من تحرير للنشاط المسيحي من عديد من الكوابح والجمود، ودفعه بالتحولات السياسية والاجتماعية في الغرب إلى آفاق أرحب، على خلاف نظيره الكاثوليكي، وهو الرأي الذي بات مقبولاً في البلدان الكاثوليكية أيضاً مع انتشار طروحات ماكس فيبر ولفيف واسع من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع. مع ذلك لا يزال ثمة تصور غائم رائج إلى اليوم هو أن البروتستانتية تتطابق مع الحرية والديموقراطية، وأن الكاثوليكية تتلاءم مع المحافظة والسلطة المطلقة، والواقع أن حركة الإصلاح في مستهل ظهورها ما كانت حركة ديموقراطية في الدين، تنادي بحق التعدد داخل المجال المسيحي؛ بل كانت حركة «لإعادة جوهر كلمة الرب داخل الكنيسة» بعبارة باولو ريكو[1]، ومتعنّتة في الوصاية على الصواب الديني. وكانت الملكيات في البلدان الإسكندناقية اللوثرية، أو في الإمارات الألمانية الكالڤينية ـ هذا إن لم نتحدث عن روسيا الأرثوذكسية، خلال القرن السابع عشر ـ أنظمةً مطلقةً في نهجها السياسي وفي تصوراتها الدينية. ومن جانب آخر، في الوسط الإيطالي لم يمنع المذهب الكاثوليكي نشأة الكومونات الإيطالية أو المدن

> **بشكلٍ عام توارث بابوات روما في العصور الحديثة الخصومة مع حقوق الإنسان والحداثة والقبول بالتعددية؛ نجد بيوس التاسع في خطاب يعلن بصريح العبارة معارضته لـ«حقوق الإنسان الزائفة».**

1 ـ Paolo Ricca, “La riforma protestante (1517-1580)”, in *Storia delle religioni, 2. Ebraismo e Cristianesimo*, Editori Laterza, Roma-Bari 1995, p. 363.

المركنتيلية الحرة، وهي الأشكال الاجتماعية للتنظيم السياسي الأقرب في الحقيقية إلى مفاهيم الديموقراطية حتى حدود الثورة الفرنسية[1]، ولكن ما كان مرفوضاً هو الاستقلال السياسي الديني عن الخط العام للكنيسة وعن قوة العصر المهيمنة حينئذٍ. وفي خضم ذلك المد والجزر الحضاريين، بوجهيه الاجتماعي والاقتصادي، ما هي الإواليات الرئيسية التي تحكّمت بالحراك العام صعوداً ونزولاً حتى بلوغ مطلب التعددية السائد اليوم في الغرب؟ في ظل اتخاذ مطلب الإصلاحات الدينية سواء منها البروتستانتية أو التابعة إلى كنيسة روما طابعاً سياسياً، حتى باتت معه التحالفات ذات طابع براغماتي، وبهت فيها الوجه الديني الذي ظهر في البداية. وما هي العقدة التي عجز اللاهوت الديني عن تجاوزها وتخطتها الدولة الحديثة بفلسفتها المدنية التعددية؟

نعرف أن الواحدية في الاعتقاد المستندة إلى «الاستبعاد» تقف على نقيض «الاستيعاب»، وفي التصور المسيحي بشقيه الكاثوليكي والبروتستانتي بقيت النظرة تحوم حول مركزية الكنيسة (*Ecclesiocentrica*)، وهي الشرط الضروري للخلاص وإن تغير المكوّن اللاهوتي بين الطرفين المتنازعين، وهي نظرة تذهب إلى أن ديناً واحداً هو حق وموحى به من الرب[2]، في حين الأخرى فهي باطلة أو مجرد بدع بشرية، أو أديان طبيعية لا تخلّص البشر. وقد جرّ ذلك التصور الطرفين - في حالات التشاحن - إلى التصادم، إذ كان كل طرف يرى ألا خلاص خارجه، إلى أن تطور التوجهان في مرحلة معاصرة باتجاه «الاستيعاب» المتمركز حول المسيح (*Cristocentrico*)، حيث لا خلاص ما لم يكن بواسطة المسيح، وهو ما يُبقي التصادم حاضراً مع فضاءات إيمانية مغايرة إسلامية أو هندية أو صينية.

1 - راجع بشأن هذه التطورات الحاصلة فصل «تاريخ بدأ في إيطاليا»، ضمن كتاب «**الفكر الجمهوري**» لماوريتسيو فيرولي، ترجمة ناصر إسماعيل، مشروع كلمة، أبوظبي، 2011م، ص17 وما بعدها.

2 - الملاحظ حتى اليوم في اللغات الغربية استعمال قول «الدين الكاثوليكي» و«الدين البروتستانتي» بدل كلمة المذهب أو النحلة أو ما شابه ذلك، وهو صدى جلي لعمق تصوّر الواحدية في الاعتقاد.

لذلك تبقى «التعددية» في كون كافة الأديان في وسعها أن تساهم في الخلاص خطوةً متقدمةً، بوصف أن فلسفة ذلك التصوّر تنبني أساساً على أن ليس ثمة دين في الوسط وآخرون يطوفون حوله. فقد كان الصراع الديني المتفجر في أوروبا أساسه الوصاية على الصواب الديني، وقد تأتى من الطرفين الكاثوليكي والبروتستانتي على حد سواء.

وكما سبق أن أشرنا أن بحلول عام 2017م سيستعيد اللوثريون والكاثوليك معاً ذكرى الإصلاح، بعد أن مرّت على الحوار المسكوني بين الطرفين وعلى نطاق عالمي خمسون سنة. وسيدور التقارب حول الرسالة الإنجيلية للطرفين بوصف المسيح مركز الإيمان لديهما، ومن جانب آخر محاولة التعامل النقدي الذاتي مع ما جرّ إلى انقسام الكنيسة ليس في الماضي فقط بل في الحاضر أيضاً. وفي نطاق التحضيرات لذلك الموعد أعدّت لجنة الحوار وثيقة بعنوان: «من الصراع إلى شراكة الإيمان»[1]، فالكثير من الخلاصات اللاهوتية لمارتن لوثر باتت مقبولة من قِبل الكاثوليك كما بيّن الحوار المسكوني. وصيغت خمسة عناصر لهذه الوثيقة تتمثل في ضرورة انطلاق الكاثوليك واللوثريين من منظور الوحدة لا من حال الانقسام لتدعيم ما يجمعهم معاً، حتى وإن كانت الاختلافات هي الأبرز، وعلى اللوثريين والكاثوليك أن يتهيأوا على الدوام للتحوّل أثناء لقائهم بالآخر تبعاً لشهادتهما الإيمانية؛ وعليهما أن يحددا معاً الخطوات العملية، بما يقود إلى التطلع الدائم وبشكل متجدد نحو بلوغ ذلك الهدف، وعلى اللوثريين والكاثوليك أن يعملا معاً على اكتشاف قوة إنجيل يسوع المسيح في زمننا، وعلى الكاثوليك

تبقى «التعددية» في كون كافة الأديان في وسعها أن تساهم في الخلاص خطوةً متقدمةً، بوصف أن فلسفة ذلك التصوّر تنبني أساساً على أن ليس ثمة دين في الوسط وآخرون يطوفون حوله.

1 ـ للاطلاع على نص الوثيقة انظر الرابط:
http://www.vatican.va/roman_curia/pontifical_councils/chrstuni/lutheran-fed-docs/rc_pc_chrstuni_doc_2013_dal-conflitto-alla-comunione_it. html

واللوثريين ـ في إعلان الإنجيل وفي الخدمة ـ أن يقدّما معاً شهادة أمام العالم عن نعمة الرب[1]. والخلاصة أن يخرج الطرفان من الاستبعاد إلى الاستيعاب فيما بينهما.

لا ريب أن الانقسام كان صنيعة اللاهوت ولكن التعددية كانت نتاج ترسّخِ المنظور المدني للدولة وزحْفِ قيم الحداثة، فالتحولات الاجتماعية ـ ولا سيما في المجال السياسي ـ قد أجبرت الكنائس ـ بمختلف لواهيتها ـ على القبول بالتعدد كواقع اجتماعي تمليه الدولة المدنية بقوة القانون، إذ لم يأتِ القول بالتعددية كنضجٍ داخل الدين؛ ولكن كواقع خارجي فرضته الدولة بوصفها حاضنة للجميع؛ فليست التعددية الدينية السائدة في الغرب اليوم متأتية جراء لاهوت ديني منفتح، وإنما هي عيش واقعي ألفه الناس وتواضعوا عليه داخل الدولة المدنية.

1 ـ Matthias Türk, Per l'unità tra cattolici e riformati, Osservatore Romano 23 gennaio 2014.